طالبوها بالتراجع عن القرار غير الإنساني

نواب: خفض مخصصات العلاج بالخارج «مرفوض» والحكومة بدأت طريق «عدم التعاون»

كتب مصطفى كامل

أعرب العديد من نواب مجلس الأمة رفضهم للقرار المفاجيء الذى اتخذته الحكومة بخفضها مخصصات العلاج بالخارج

واكد النواب فى تصريحاتهم انهم سيقفون ضد هذا القرار اللا انساني ودعوا الحكومة الى التراجع عنه

فمن جانبه دعا النائب سعد الخنفور الحكومة إلى ضرورة التراجع عن قرار خفض مخصصات العلاج بالخارج الذي تنوي تطبيقه على المرضى الكويتيين بحجة ترشيد النفقات مؤكدا أن هذا التوجه يمس شريحه تحتاج منا الدعم وليس تخفيض الدعم عنها.

وقال الخنفور « يا حكومتنا الرشيدة اذا كان لديكم توجهات بترشيد الانفاق نرجو ان تذهبوا مباشرة إلى أماكن الهدر وأن لا تتعرضوا للمواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر خصوصا وأن الجميع في السلطتين أكدوا أن المواطن لن يتضرر من اجراءات الترشيد . فما بالكم بالمواطنين المرضى ؟! » لافتا إلى ان هؤلاء المرضى يعانون الأمرين في الوقت الحالي وهم يتقاضون مخصصات المريض ٧٠ دينار و للمرافق بمبلغ ٥٠ دينار ولا تكفيهم بسبب الغلاء في غالبية الدول التي يعالجون فيها لاسيما الدول الغربية متسائلا : فماذا سيكون وضعهم بعد هذا القرار المجحف وغير المدروس ؟!.

ومن جانبة رفض النائب ماضي الهاجري القرار الحكومة خفض مخصصات العلاج بالخارج إلى 50 دينارا في أمريكا و30 دينارا في دول أوروبا مطالبا إياها بالتراجع فورا عن هذا القرار غير المدروس والمجحف بحق المرضى الكويتيين.

وتساءل الهاجري الم تجد الحكومة بابا لترشيد مصروفاتها غير المرضى الكويتيين ؟ الم نطالبها سلفا بعدم المساس بالمواطن واحتياجاته الأساسية؟ الم تعدنا الحكومة بانها لن تنفرد بقرارات ترشيد الدعوم وتخفيض المصروفات ؟ . ام انها تفتح بابا لعدم تعاونها مع اعضاء مجلس الامة؟!.

واضاف الهاجري ان الدستور الكويتي كفل للمواطن الكويتي الرعاية الصحية الكاملة ولكن الحكومة قصرت وعجزت عن توفير تلك الرعاية لمواطنيها في الداخل فلم يكن بد من الذهاب للعلاج وتلقي تلك الرعاية في الخارج واتخذت هذا القرار وكانها وجدت ضالتها التي سوف تسد عجز الموازنة وتحل كل مشاكلها وكانه الحل الذي سوف يجعل لدينا فوائض مالية لا مثيل لها فاي ترشيد هذا الذي ياتي عن طريق خفض نفقات الحالات المرضية الحرجة؟!.

وقال الهاجري على الحكومة ان تتراجع عن قرارها بتخفيض نفقات مواطنيها من المرضى واصحاب الحالات المرضية الحرجة وبدلا من تقليص نفقات علاجهم عليها ان تبدا بإجراءاتها التقشفية على مؤسساتها ووزاراتها وهيئاتها وقياديها وامتيازاتهم التي تحمل اعباء كبيرة على الميزانية مشددا على ضرورة ان تتحمل الحكومة نتيجة عدم استطاعتها استغلال الفوائض المالية وعدم ايجاد مصادر بديلة للدخل ولا تحملها للمواطن مؤكدا على ضرورة ان تتراجع الحكومة عن مثل هذه القرارات غير المدروسة وغير المسؤولة التي تاتي على حساب ارواح المواطنين وصحتهم.

وأعلن النائب فيصل الكندري عزمه تقديم طلب نيابي مع مجموعة من النواب لمناقشة قرار الحكومة المتسرع بشان خفض مخصصات العلاج بالخارج في جلسة الاول مارس مشيرا الى ان طلب المناقشة ياتي للتصدي لتفرد الحكومة بقرار خفض المخصصات.

وقال الكندري في تصريح صحفي انه من غير المقبول ان تلجا الحكومة إلى تخفيض المبلغ المخصص للمرضى إلى خمسين دينارا فقط للمريض دون احتساب مخصصات للمرافق موضحا ان غلاء المعيشة في دول العلاج لا يمكن ان تغطيها المبالغ المخصصة من الحكومة.

وقال الكندري إن طلب مناقشة القرار جاء بعد التنسيق مع عدد كبير من نواب مجلس الامة الذين يتلمسون معاناة المواطن في دول العلاج بالخارج موضحاً ان التقشف الذي تريده الحكومة لا يمكن ان يكون على حساب صحة المواطن.

واستغرب الكندري من تفرد الحكومة واتخاذها القرار المصيري بحق المرضى في اجتماع مجلس الوزراء دون النظر لعواقبه التي سيخلفها على المرضى وإسرهم الذين سيضطرون حتما للاقتراض من البنوك لإستكمال علاج ابنائهم او ابائهم لافتا الى ان الحكومة يجب ان تقف مع المواطن وتبحث عن بنود اخرى للترشيد.

واوضح الكندري ان الاتفاق السابق بين الحكومة و مجلس الامة كان ينص على عرض رؤية الحكومة على اللجنة المالية في الترشيد والاصلاح الاقتصادي ولكن تفرد الحكومة في قرارها بشان خفض المخصصات سيواجه بحزم في جلسة الاول من مارس التي ستبني ردود فعل الحكومة فيها التحرك الشعبي

وقال النائب خليل الصالح ان قرار مجلس الوزراء بتخفيض مخصصات العلاج بالخارج لم يراعي الوضعي الإنساني للمرضى وواقع ارتفاع الاسعار في الدول الاجنبية وانه لو كان هناك خدمات طبية متطوره في البلاد لما لجا المريض اليها وكان الأوجب على الحكومة ان تلجا بالتوفير في بند العلاج بالخارج من خلال حصره وقصره فقط بالحالات المستحقة ومنع حالات العلاج السياحي وستقف وتعمل مع باقي الزملاء من الاعضاء من اجل ايقاف هذا القرار

واعلن النائب د.يوسف الزلزلة انه ومجموعة كبيرة من النواب سيتقدمون في جلسة الاول من مارس بطلب مناقشة قرار الحكومة السيء والمشين بشان تخفيض مخصصات مرضى العلاج بالخارج والغاء مخصصات المرافق

واوضح د. الزلزلة ان الجلسة المقبلة ستكون هي يوم الحسم بالنسبة للنواب الامة فاما ان تتراجع الحكومة عن هذا القرار الاستفزازي و اللامدروس والا ستواجه مصيرا كنا ننتظره منذ فترة طويلة.

ورأى النائب محمد الجبري انه من المعيب ان يمر الاصلاح الاقتصادي على صحه المواطنين وعلاجهم

مستغربا قرار تخفيض مخصصاتزالعلاج بالخارج رغم ان الخدمات الصحية المميزة غير متوافره كما ينبغي

وقال الجبري إن المواطن لم يلجا إلى العلاج بالخارج إلا بعد توفرسبل علاجه مطالبا الحكومة بوضع حلول اخري لتجاوز الأزمة الاقتصادية بعيدا عن صحة المواطن وسلامته.

وقال النائب الدكتور عودة الرويعي : تريدت لعلي ارى تفسيرا من وزير الصحة او من الحكومة حول خفض مخصصات العلاج بالخارج ويبدو إما ان الحكومة لا تريد التعاون مع المجلس او مواجهته.

وتابع الرويعي : انا ومجموعة من النواب حاليا خارج البلاد في مهمة رسمية وإن كان لابد من تخفيض المخصصات فلنبدا نحن النواب والوزراء دون غيرنا وخاصة المرضى.

واضاف الرويعي : وحتى هذه اللحظة لا اعرف سبب الخفض لكن مسؤولية الوزير قائمة وان لم يتراجع عن القرار فلابد من صعوده المنصة مرة اخرى وهذه المرة غير السابقة.

سعد الخنفور

خليل الصالح

يوسف الزلزلة

ماضي الهاجري

عودة الرويعي

محمد الجبري

فيصل الكندري

سعد الخنفور: نرجو أن تذهبوا مباشرة إلى أماكن الهدر وألا تتعرضوا للمواطنين

أي ترشيد هذا الذي يأتي عن طريق خفض نفقات الحالات المرضية الحرجة؟!

الهاجري: الحكومة وعدتنا بأنها لن تنفرد بقرارات ترشيد الدعوم وهي الآن تفتح باباً لعدم التعاون

الكندري: غلاء المعيشة في دول العلاج لا يمكن أن تغطيها المبالغ المخصصة من الحكومة

الصالح: قرار مجلس الوزراء لم يراع الوضع الإنساني للمرضى وارتفاع الأسعار في الدول الأجنبية

الزلزلة: الجلسة المقبلة ستكون هي يوم الحسم وإما تراجع الحكومة أو ستواجه مصيراً كنا ننتظره

الجبري: من المعيب أن يمر الاصلاح الاقتصادي على صحة المواطنين وعلاجهم

الرويعي: يبدو أن الحكومة لا تريد التعاون مع المجلس

مؤكداً أن الكويت لا تنهض إلا بأبنائها

الكوح: على الحكومة والمجلس البدء الفوري بالبحث عن مصادر دخل رديفة للنفط

ضرورة سن تشريعات تسمح للشباب بالبدء بمشروعات تنموية واقتصادية خاصة

تشجيع الصناعة المحلية سيوفر على الميزانية الكثير من الأعباء من خلال توفير احتياجات السوق

سليمان الكوح

اكد مرشح الدائرة الثالثة المحامي سليمان عثمان الكوح أن الوقت قد ان لتتخذ مجلس الامة كل الإجراءات اللازمة والفورية لإنعاش الاقتصاد الكويتي والبدء فورا باتخاذ التدابير الكفيلة بمجاراة الأحداث الحاصلة في بلادنا بشكل خاص والعالم بشكل عام، مرجعاً السبب لانخفاض أسعار النفط

مضيفا أن من واجب الحكومة البحث الجاد عن مصادر دخل رديفة للنفط وتنويع هذه الموارد فليس من المعقول الاعتماد على النفط كمصدر دخل وحيد على حد تعبيره.

وشدد الكوح على ضرورة سن تشريعات تسمح للشباب بالبدء بمشروعات تنموية واقتصادية خاصة بهم حسب رؤيتهم وليس حسب رؤية الحكومة التي طالما ارهقت الشباب بكثرة العراقيل وبالدورات المستندية المزعجة والروتين الذي لا ينتهي

مؤكدا أن الروتين الموجود في الكويت طارد للاستثمار المحلي ولرؤوس المال الخارجية داعيا إلى تسهيل الإجراءات على الشباب الكويتي للبدء بمشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة وإنشاء صندوق لدعم هذه الفئة من الشباب فالكويت لا تنهض إلا بابنائها على حد وصفه.

وركز الكوح على ضرورة السماح للشباب بالجمع بين الوظيفة والعمل باي مشروع يراه الشاب مناسبا لطموحه وداعيا الحكومة والمجلس إلى ضرورة وضع لجنة عليا من الخبراء مهمتها البحث عن موارد دخل إضافية للكويت من مثل تشجيع السياحة وإقامة مدن ترفيهية تشجع على السياحة الداخلية

مضيفا أن تشجيع الصناعة المحلية سيوفر على الميزانية الكثير من الأعباء من خلال توفير احتياجات السوق المحلية بالصناعة الكويتية والتخفيف من الاستيراد الخارجي.

واضاف الكوح ان من المعيب بحق الكويت ان تعاني من مشكلة البطالة في الوقت الذي تجلب خبراء وموظفين من خارج البلاد

مؤكدا ان الدراسة المتأنية لمخرجات التعليم الجامعي ومعرفة احتياجات السوق المحلية ستؤدي للقضاء على ظاهرة البطالة وتقليل عدد العمالة الوافدة مما يخفف المصاريف الحكومية ويوفر في الميزانية العامة.

وطالب الكوح بفتح مراكز ترفيهية للشباب ومراكز رياضية بحيث توجه الشباب الكويتي نحو ممارسة هواياتهم المفيدة وإبعادهم عن الطرق غير السليمة

وخاصة في مرحلة المراهقة وبداية الشباب فإن تركوا فإن النتائج ستكون كارثية على حد تعبيره.

وختم الكوح كلامه واعدا الشعب الكويتي بكل أطيافه بأن يتحمل كامل المسؤولية بالدفاع عن حقوقهم ومشاركتهم همومهم لإيجاد حلول ناجعة لها من خلال دراستها وملامستها ثم نقلها للمسؤولين، داعيا الله أن يوفقه لما فيه خير الكويت والكويتيين.

في ختام زيارة الوفد الرياضي الكويتي للدوحة

المعيوف: قطر تدعم الجهود الحثيثة لرفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية

اكد عضو مجلس الامة الكويتي النائب عبدالله المعيوف امس وقوف قطر ودعمها للجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الكويت من اجل رفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية ولاسيما كرة القدم.

جاء ذلك في تصريح ادلى به المعيوف لـ«كونا» في ختام زيارة الوفد الرياضي الكويتي لدولة قطر لحشد الجهود والمواقف من اجل التصويت على رفض قرار المكتب التنفيذي للاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» ايقاف النشاط الكروي الكويتي الذي سيعرض على جمعيته العمومية في الـ26 من الشهر الجاري.

وقال ان الموقف القطري الداعم لرفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية يجسد التعاون والتكاتف والتعاضد الخليجي في جميع المجالات لا سيما في المجال الرياضي معربا في الوقت ذاته عن تفاؤله بالمواقف الخليجية المؤازرة لدولة الكويت من اجل رفع الإيقاف الرياضي.

واوضح المعيوف ان هذا الموقف انضم جليا خلال لقاء الوفد الرياضي الكويتي مع رئيس الاتحاد القطري لكرة القدم الشيخ حمد بن خليفة بن احمد آل ثاني واعضاء مجلس الادارة. واضاف ان الوفد قدم شرحا خلال اللقاء حيال الموقف الكويتي الشعبي ومعاناة الشارع الرياضي من الايقاف ورغبة الشباب الرياضي في عودة رياضة كرة القدم بتعاون وتكاتف الاتحادات الخليجية.

وذكر انه لمس اهتماما قطريا تمثل في شخص رئيس الاتحاد القطري لكرة القدم لازاء قضية ايقاف الرياضة الكويتية وتاكيده السعي بكل جهد لدى رؤساء الاتحادات الاخرى لعودة الرياضة الكويتية الى المنظومة الدولية كرويا.

ونقل المعيوف عن رئيس الاتحاد القطري تفاؤله وقناعته برفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية في الـ26 من الشهر الجاري اذ ان اعطاء رؤساء الاتحادات الخليجية مهلة للكويت لتنظيم دورة كاس الخليج الـ23 حتى يونيو المقبل تابع من ذلك التفاؤل وتصميم على اقامتها في الكويت.

الوفد الرياضي مع رئيس الاتحاد القطري لكرة القدم

طنا: أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين سوف يعاملون معاملة المواطن مدى الحياة

أعلن مقرر لجنة شؤون المرأة محمد طنا أن أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين سوف يعاملون معاملة الكويتي مدى الحياة وحتى بعد وفاة الأم الكويتية بالإضافة إلى مع معاملة أبناء الكويتيات المعاقين معاملة الكويتيين.

وأضاف في تصريح صحافي عقب اجتماع للجنة أمس : ناقشنا خلال الاجتماع جميع الامور المتعلقة بابناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي سواء كان عربي أو أجنبي ،وكانت الأمور جيدة وتم توضيح كثير من الأمور للاخوات النشاطات السياسيات والاجتماعيات اللاتي حضرن اجتماع اللجنة.

وأوضح أنه كان هناك جهل كبير لدى الكثيرين بالنسبة لإجراءات إقامة أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي وقام نائب مدير عام شؤون الإقامة عبدالله الهاجري بتوضيح جميع الإجراءات وخرجنا بنتائج ممتازة بخصوص المرأة الكويتية .

وتابع : وكذلك تطرقنا إلى موضوع المعاقين بحيث القانون أن يعامل المعاق ابن الكويتية معاملة الكويتي مدى الحياة وكانت هذه المادة غير مطبقة والآن تم توضيحها وشرحها للاخوة في إدارة شؤون الإقامة وكان هناك تفهم من قبلهم واستعدادهم لتطبيق هذا القانون.

وتطرق طنا موضوع زيادة بدل الإيجار بالنسبة للمعلمات الوافدات في وزارة التربية من 60 إلى 150 دينار، قائلا : رغم ان هذه الزيادة جاءت من خلال حكم محكمة دستورية إلا أن هناك قانون واضح أيضا بانه لا تعطى ميزة للوافد أكثر من الكويتي وهذا يعني أن ذلك مخالف دستوريا ، لأن هناك وافدات يحصلن على بدل إيجار في الوقت الذي تحرم منهم فئات كثيرة من الكويتيات.

واعتبر طنا أن ما حصل غير منطقي و غير مقبول ولا يجوز أن تعاني المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتية تعاني في بلدها في حين يحصل الوافدين مع احترامنا لهم على مميزات أكثر المواطنين.

وفيما يخص تخفيض المخصصات المالية للعلاج في الخارج قال : رغم أن ما اتخذ القرار بشكل رسمي ولم يصلنا بعد إلا اننا نقول للحكومة أنه أي تخفيض في المخصصات المالية للمواطنين الذين يعالجون في الخارج مرفوض ومن غير معقول أن نعامل المواطنين المرضى ومرافقيهم بهذه الطريقة.

وتساءل : هل تريدون أن يشحذ المواطن في ديار الغرب ، مؤكدا أن مجلس الأمة لن يقبل بمرور هذا القرار وسوف يتصدى له.

اجتماع لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية (تصوير: صالح محمد)